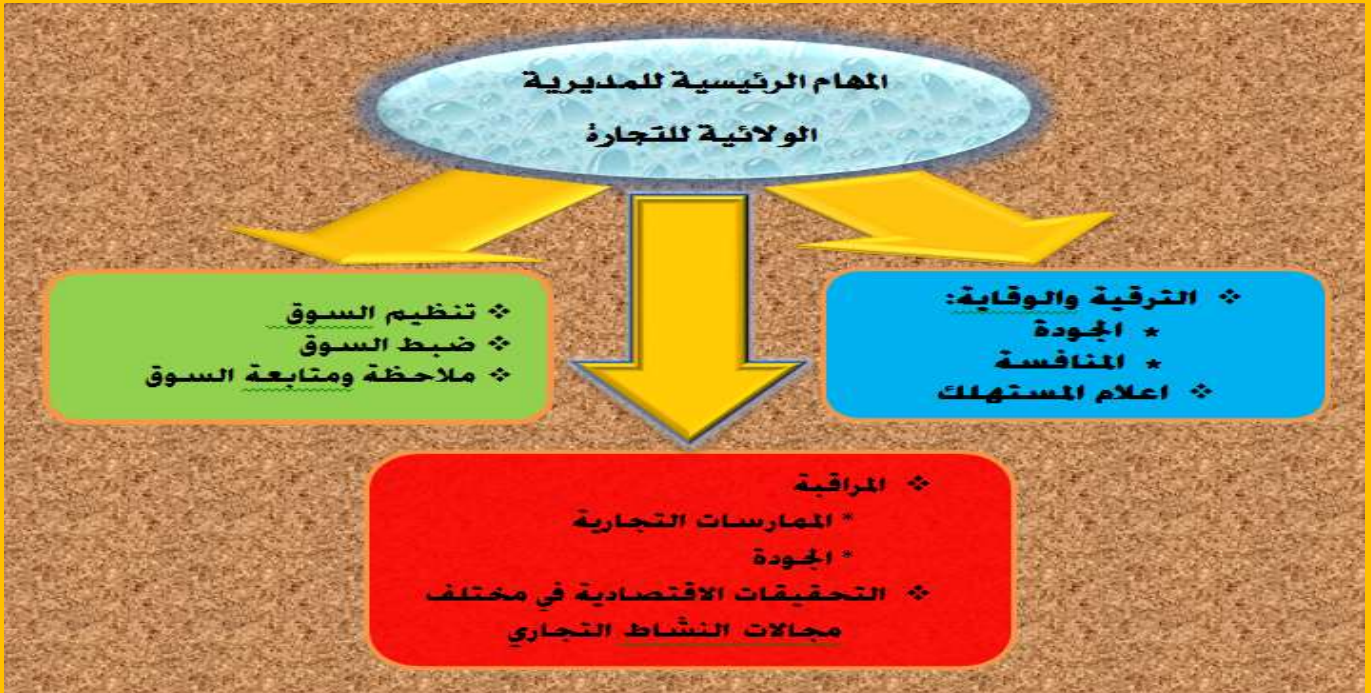


المديرية لولاية التجارة بآبنة



ترتكز المهام الرئيسية للمديرية للولاية للتجارة حول 3 محاور رئيسية:



بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-415 المؤرخ في 16 ديسمبر 2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على الموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بالإدارة المكلفة بالتجارة ، صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-09 بتاريخ 20/01/2011 المنظم للمصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلحياتها و عملها. وقد تضمن هذا المرسوم ونص على سرد المهام المنوطة بالمديرية للولاية للتجارة والمتمثلة اساسا في:

تنفيذ السياسة الوطنية المقررة في ميدان التجارة الخارجية والمنافسة والجودة وحماية المستهلك وتنظيم النشاطات التجارية والمهن المقتنة والرقابة

الاقتصادية وقمع الغش وبذلك فهي مكلفة بـ:

* السهر على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالتجارة الخارجية والممارسات التجارية والمنافسة والتنظيم التجاري وحماية المستهلك وقمع الغش.

* المساهمة في وضع نظام إعلامي حول وضعية السوق بالاتصال مع النظام الوطني للإعلام

* اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة المهن المقتنة .

* اقتراح كل التدابير التي تهدف إلى تحسين ظروف إنشاء وإقامة وممارسة النشاطات التجارية والمهنية .

* المساهمة في تطوير وتنشيط كل منظمة أو جمعية التي يكون موضوعها ذات صلة بصلاحياتها .

* وضع حينز التنفيذ كل نظام محدد من طرف الإدارة المركزية في مجال تأطير وترقية الصادرات .

* اقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير الصادرات .

* تنسيق وتنشيط نشاطات الهياكل والنضالات الوسيطة ذات المهام المتصلة بترقية تبادلات التجارة الخارجية .

* وضع حينز التنفيذ برنامج الرقابة الاقتصادية وقمع الغش واقتراح كل التدابير الرامية إلى تطوير ودعم وظيفة الرقابة .

* ضمان تنفيذ برنامج النشاط ما بين القطاعات بالتعاون مع الهياكل المعنية .

* التكفل بمتابعة المنازعات المرتبطة بنشاطها .

وفي إطار تنفيذ المهام المذكورة أعلاه ، يكلف المدير الولائي للتجارة بضمان التنسيق بين مختلف المؤسسات والهيئات التابعة لقطاع التجارة وتمثيلها على المستوى المحلي .

كما تتضمن المديرية الولائية للتجارة فرق تفتيش ، يسيرها رؤساء فرق .

تنظم مديرية التجارة في مصالح يقدر عددها بخمسة (05) ، كل مصلحة تضم على الأكثر ثلاثة (03) مكاتب .

1 . مصلحة الإدارة والوسائل:

❖ مكتب المستخدمين والتكوين

❖ مكتب المحاسبة ، الميزانية والوسائل

❖ مكتب الإعلام الآلي والوثائق والأرشيف

2 . مصلحة ملاحظة السوق والإعلام الاقتصادي:

❖ مكتب ملاحظة السوق والإحصائيات

❖ مكتب تنظيم السوق والمهن المقتنة

❖ مكتب ترقية التجارة الخارجية وأسواق المنفعة العمومية

3 . مصلحة مراقبة الممارسات التجارية والمضادة للمنافسة:

❖ مكتب مراقبة الممارسات التجارية

❖ مكتب مراقبة الممارسات المضادة للمنافسة

❖ مكتب التحقيقات المتخصصة

4 . مصلحة حماية المستهلك وقمع الغش:

- ❖ مكتب مراقبة المنتجات الصناعية والخدمات
- ❖ مكتب مراقبة المنتجات الغذائية
- ❖ مكتب ترقية الجودة والعلاقات مع الحركة الجمعوية

5 . مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

- ❖ مكتب منازعات الممارسات التجارية
- ❖ مكتب منازعات قمع الغش
- ❖ مكتب الشؤون القانونية ومتابعة التحصيل

زيادة على ذلك ، تضم المديرية الولائية للتجارة:

ثلاث (05) مفتشيات إقليمية للتجارة وهي :

- 1 . المفتشية الإقليمية للتجارة - قناوس
- 2 . المفتشية الإقليمية للتجارة - اريس
- 3 . المفتشية الإقليمية للتجارة - بركة
- 4 . المفتشية الإقليمية للتجارة - المعذر
- 5 . المفتشية الإقليمية للتجارة - عين التوتة

إضافة إلى تدشين مفتشيه لمراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود الجوية والكائنة على مستوى مطار مصطفى بن بولعيد- باتنة

فضلا عن ذلك تزود مديرية الولاية للتجارة، حسب الحاجة : بالمفتشيات الإقليمية للتجارة ، عندما يقتضي ذلك حجم النشاط الاقتصادي والتجاري أو تباعد التمرکزات المعارية عن مقر الولاية. و بمفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية والبحرية والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة، عندما يقتضي حجم تدفق السلع العابرة بها ذلك.

تنشأ المفتشية الإقليمية للتجارة ومفتشية مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية، البحرية، الجوية، والمناطق والمخازن تحت الجمركة بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية .

تزود المفتشيات الإقليمية للتجارة ومفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية، والبحرية، والجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة بفرق تفتيش.

يحدد عدد فرق التفتيش على مستوى المديرية الولائية للتجارة والمفتشيات الإقليمية ومفتشيات مراقبة الجودة وقمع الغش على مستوى الحدود البرية، البحرية، الجوية، والمناطق والمخازن تحت الجمركة ، بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتجارة والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

تسير المفتشية الإقليمية للتجارة ومفتشية مراقبة الجودة وقمع الغش بالحدود البرية، البحرية، الجوية والمناطق والمخازن تحت الجمركة ، من طرف رؤساء المفتشيات يساعدهم رؤساء فرق التفتيش.